14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
السبت 30 مايو 2009 م - العدد (14484) السنة الحادية و الأربعون
Email: 14october@14october.com
6

نحن حريصون كل الحرص على أن لا تراق قطرة دم واحدة بعد ماحدث في 94 م

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

مجلس التعاون

أكدتا إمكانية إقامة سوق رأسمال مشتركة

بورصتا السعودية وأبو ظبي تستبعدان اندماجا سريعا للبورصات الخليجية

لندن/14 أكتوبر/رويترز:
أوضح الرئيسان التنفيذيان لبورصتي السعودية وأبو ظبي إن الأزمة الحالية في الأسواق لن تعجل بعمليات اندماج بين البورصات في منطقة الخليج العربية.

وقال عبد الله السويلمي الرئيس التنفيذي للسوق المالية السعودية «تداول»، أكبر البورصات العربية، وتوم هيلي الرئيس التنفيذي لسوق أبو ظبي للأوراق المالية، إن البورصات تتحرك باتجاه لوائح تنظيمية أكثر تناغما ستسهل دخول المستثمرين إلى المنطقة.

وأكد هيلي، في مؤتمر صحفي على هامش مؤتمر عن الاستثمار في مجلس التعاون الخليجي في لندن أن هناك فرصة لإقامة سوق رأسمال مشتركة لمنطقة الخليج لكن هذا لا يعني الاندماج».

وأضاف قائلا «البورصات كلها مملوكة للحكومات، ومن غير المرجح أن ترغب حكومة في التخلي عن بورصة ودمجها في أخرى».

وتتبع السعودية نهجا حذرا وتدريجيا في فتح سوق رأس المال أمام الوجود المباشر للمستثمرين الأجانب.

وقال هيلي إنه ينبغي لأسواق الأسهم في منطقة الخليج أن تحقق قدرا من التوحيد القياسي المنسق.

وأضاف قائلا «حد أدنى مشترك من كفاية رأس المال قواعد قياسية الأشياء التي أصبحت شديدة التعقيد في أوروبا».

من جانبه قال السويلمي «ما يهم بالنسبة للمستثمرين أنفسهم أن يكونوا قادرين على الوصول إلى تلك الأسواق بسهولة، وأن تكون هناك قواعد تتسم بالشفافية وقواعد مشتركة بين تلك الأسواق».

ومضى قائلا «لا أعتقد أن وجود بورصة أو اثنتين أو خمس أو عشر هو المهم».

وأضاف، في تصريح لتلفزيون رويترز، أن تداول شهدت 5 طروح عامة أولية هذا العام، وأعتقد أننا سيكون لدينا بضعة طروح أولية أخرى بحلول نهاية العام.. أنا متفائل».

أضواء

بعد نجاح أربع نساء كويتيات في الانتخابات

البلدي بعد الأمة في الكويت

محمد حسين اليوسفي

يبدو أن نجاح أربع نساء كويتيات في انتخابات مجلس الأمة قد فتح شهية بنات جنسهن للتدافع إلى تجربة حظهن في مجلس آخر يجري الإعداد لانتخاباته هذه الأيام وهو المجلس البلدي. فقد تقدمت مرشحتان لخوض انتخابات المجلس البلدي الاثنين الماضي، وهو يصادف اليوم الأول لفتح باب الترشيح لتلك الانتخابات التي ستجرى الشهر القادم.

وكانت الاثنتان ضمن 36 مرشحاً تقدموا في ذلك اليوم ليجربوا حظوظهم في انتخابات لا تلقى الكثير من الحماس عند الناخب الكويتي، إذ لا تتجاوز نسبة المشاركين فيها 40% من إجمالي من يحق لهم الانتخاب. ونتمنى أن يكون عنصر ترشيح المرأة هذه المرة ودخولها حلبة التنافس محفزا للجمهور الكويتي رجالاً ونساءً للمساهمة في تلك العملية الانتخابية، رغم أنها ستأتي في قائظ الكويت الذي لا تحتمله الأبدان!!

والحق، أن انتخابات المجالس البلدية في الدول المتقدمة تحظى بأهمية أكبر بكثير من الانتخابات النيابية وذلك لارتباط المجالس البلدية بحياة الناس اليومية، مثل الاهتمام بالنظافة والإنارة ومراقبة الأسواق والمحلات وغيرها الكثير من الأمور التنظيمية التي يضيق المجال لسردها.

ولعل دور «البلدية» المدني والحضاري هو ما جعلها من أوائل المؤسسات الرسمية والشعبية في دولة الكويت. ففي زيارة لمصلح الكويت الشيخ يوسف بن عيسى القناعي للبحرين في عشرينات القرن الماضي، لاحظ وجود «بلدية» في مدينة المنامة، فأعجبته الفكرة ونقلها إلى الكويت ليوافق حاكمها آنئذ - الشيخ أحمد الجابر - عليها ولتتجسد في إنشاء بلدية في العام 1930.

وقد انتخب مجلس لإدارتها من كبار التجار كان برئاسة أحد أفراد الأسرة الحاكمة، وظلت الانتخابات تجري كل سنتين لاختيار مجلس جديد إلى العهد النيابي الحالي بعد العام 1962، حيث أصبحت انتخاباته كل أربع سنوات، على نظام الدوائر القديم المقسم إلى عشر دوائر انتخابية.

وقد ارتأى المشرع أن لا يتشكل كل أعضاء المجلس البلدي بالانتخاب، بل يكون البعض منهم بالتعيين، وذلك حفاظاً على «فنية» عمل هذا المجلس واحتياجه إلى مهنيين (كمهندسين) مضطلعين بمشاكل البناء والبيئة وغيرها من الأمور المدنية. وفي المجلس الأخير، عينت الحكومة من جانبها مهندستين لتكونا نائبتين في المجلس لأول مرة.

وتجري الاستعدادات للمجلس البلدي في ظل انهماك الشيخ ناصر المحمد في تشكيل وزارة جديدة، يأمل الجميع منها الاستمرار، خاصة وأنها تأتي في ظل معطيات جديدة أفرزتها نتائج الانتخابات الأخيرة.

ويجري الحديث هذه الأيام في أن الوزارة الجديدة ستكون من «الفنيين التكنوقراط» لحاجة المرحلة إليهم، خاصة أن المنطقة بل العالم برمته يعيش أزمة اقتصادية لا شك أن لها بعض التأثيرات السلبية علينا والتي يلاحظها الجميع ولا تخطئها العين. إضافة إلى ذلك، حاجة الكويت إلى تفعيل مشاريعها التي تعطلت بسبب التجاذبات السياسية، حيث كانت سبباً في توقف تنفيذ تلك المشاريع رغم أهميتها الاقتصادية لمستقبل البلاد.

ولا شك أن الانتخابات الأخيرة التي جرت في الكويت كانت لها إفرازات من الصعب التغاضي عنها، ولعل أبرزها ميل الكويتيين نحو الاعتدال ونبذهم للطرح المتشنج الذي كان يوتر الجو ويقف حجرة عثرة في سبيل تعاون السلطتين، حيث كانت من نتائجه تعطيل الحياة النيابية وعدم إكمالها دورتها الطبيعية الممتدة لأربع سنوات، ومن ثم الدعوة إلى انتخابات جديدة مبكرة!!

لقد صوت الكويتيون للاستقرار والتعاون بين السلطتين من أجل أن يجنوا ثمار المشاركة الشعبية، استقراراً وتطوراً ونماءً ورفاهية.

ثم ان نجاح المرأة الكويتية بفوزها بأربعة مقاعد وحصولها على مراكز متقدمة، يبين مرة أخرى اعتدال الكويتيين وعدم اعتدادهم بالطرح المتطرف خاصة وأن الحملة الانتخابية شهدت هجوماً كاسحاً من الأصوليين على المرشحات بكل الوسائل ومنها إصدار فتاوى تحرم التصويت لهن وتأثم صاحبه إن فعل ذلك!!

ونجاح الكويتيات يبين تلك التغيرات العميقة الموجودة في المجتمع الكويتي، حيث باتت المرأة تتفوق في نسبتها في قوة العمل الوطنية، وأعداد النساء العاملات في القطاع الحكومي يفوق أعداد الرجال، فضلاً عن أن دور المرأة في نطاق الأسرة يشهد تبدلاً منذ مدة، فقد باتت مساهماً لا غنى عنها في اقتصاد المنزل، وشريكاً في تحمل أعباء الحياة الزوجية.

أما آخر تلك الحقائق، فهي ضمور الحركة الدينية التي كان لها حضور قوي في المجالس السابقة فضلاً عن حضورها في الشارع وفي المجتمع المدني ممثلة في النقابات والجمعيات المهنية وفي اتحاد الطلبة.

إن تراجع تمثيل الإخوان المسلمين والسلفيين والجماعات الشيعية السياسية يمثل تحولاً في المزاج العام يهيئ أرضية لتجاوز كثير من المشكلات التي كان يضعها هؤلاء عرقلة لعمل الحكومة من قبيل إثارتهم لموضوع الاختلاط في الجامعة حينما كانت تطرح ميزانيتها للنقاش والإقرار!!

وخلاصة القول ان نتائج الانتخابات الأخيرة ولدت تفاؤلاً كبيراً في الشارع الكويتي يتمنى الجميع أن ينعكس ذلك التفاؤل في أداء الحكومة والمجلس القادمين، وأن تظهر آثاره في انتخاب المجلس البلدي، الذي سيكون فيه حظ المرأة أفضل بكثير من حظها في انتخاباته السابقة.

عن / صحيفة «البيان» الإماراتية

على هامش المؤتمر العام الأول لاتحاد الصحافة الخليجية

إقامة ندوة حول انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الصحافة الخليجية

الصحافة اليمنية ليس لديها توجه بتخفيض نسبة الأعداد الورقية المطبوعة وذلك لحاجة القراء وإقبالهم عليها

الصحف البحرينية بعد الاجتماع ستأخذ أولى قراراتها وهى خفض صفحاتها إلى 36 صفحة يومية

الصحافة الكويتية قد تكون صامدة بشكل عام أكثر من الصحف في بعض الدول الخليجية

المنامة/ فاطمة المحميد:

على هامش المؤتمر العام الأول لاتحاد الصحافة الخليجية أقيمت ندوة انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الصحافة الخليجية.

ناقش فيها كلاً من الأستاذ إبراهيم بشمى رئيس هيئة التحرير بجريدة الوقت والاستاذ نصر طه مصطفى رئيس تحرير جريدة السياسية اليمنية والدكتور فهد ال عقران رئيس تحرير صحيفة المدينة السعودية والاستاذ عدنان الراشد نائب رئيس تحرير جريدة الانباء الكويتية والاستاذ سامى الريامى رئيس تحرير جريدة الامارات اليوم.

وفى بداية الندوة تطرق الاستاذ ابراهيم بشمى رئيس هيئة التحرير بجريدة الوقت الى تأثر الصحف الخليجية جميعها بدون استثناء بالازمة الاقتصادية مثلها مثل الصحف العالمية الامر الذى أدى الى انحسار قراء الصحف الورقية بنسب متزايدة وذلك لانتشار الصحف الالكترونية وانخفاض الاعلانات بنسبة 40 الى 60 بالمائة فى بعض الدول الخليجية، مشيراً إلى أن الصحف تعتمد بصورة كبيرة على الاعلانات.

وأوضح أنه لو كانت مصاريف الصحف 100بالمائة والدخل أنخفض الى 25 بالمائة فكيف يمكن سد هذه الفجوة فى ظل أزمة مالية وقلة الدعم الرسمى وانحسار القراء.

وأشار الى أن الصحف البحرينية بعد الاجتماع ستأخذ أول قراراتها وهى خفض صفحاتها الى 36 صفحة يومية وهى خطوة كبيرة فى اتخاذ مثل هذا الاجراء.

من جهته أشار الأستاذ نصر طه مصطفى رئيس تحرير جريدة السياسية اليمنية الى أن الصحف اليمنية تنقسم الى شقين أولهما الصحف التابعة للحكومة التى تأثرت بانخفاض حجم الاعلانات وانخفاض الدعم الحكومى والاخرى الصحف الاهلية التى يملكها أشخاص والصحف الحزبية التى تأثرت بنقص الاعلان والاشتراكات ولا تجد الدعم فى ظل الازمة الاقتصادية الحالية نظرا الى أن معظم دخلها من اعلانات رجال الأعمال.

وأضاف أن الصحف قامت باتخاذ حلول مختلفة منها اضطرار بعضها الى اغلاق الصحيفة ايقاف بعض الصحف لملاحقها انخفاض مكافأت العاملين بنسبة 50 بالمائة، مشيرا إلى أن الصحافة اليمنية لا يوجد لديها توجه بتخفيض نسبة الاعداد الورقية المطبوعة وذلك لحاجة القرأء واقبالهم عليها بنفس المستوى قبل حصول الازمة المالية العالمية.

ومن جانبه قال الدكتور فهد ال عقران رئيس تحرير صحيفة المدينة السعودية أن الصحافة هى صناعة تأثرت بالازمة الاقتصادية المالية كباقى الصناعات ولكن بشكل مختلف مضيفا ان الازمة المالية كان لها أثار سلبية وايجابية والسلبية كانت فى أرتفاع اسعار الورق و تخفيض مكافأت العاملين وأغلاق بعض المكاتب أما الجوانب الايجابية فكانت فى أن يكون هناك مراجعة تامه فى هيكلة الصحيفة والموارد البشرية ومراجعة البنود فى المصاريف و الاعلانات المصاحبة لها.

وأشار الى أن الازمة جعلت بعض الصحف فى ابتكار طرق جديدة منها الاعلان المباشر واستخدام الصحف الالكترونية والانترنت استخدام الرسائل القصيرة والبروشورات موضحا أنها نقاط يجب أن تركز عليها الصحف.

من ناحيته قال الاستاذ عدنان الراشد نائب رئيس تحرير جريدة الانباء الكويتية أنه خلال عامين تضاعف عدد الصحف الكويتية من 5 الى 16 صحيفة، منوها إلى انه في ظل الأزمة تأثرت الصحف ولكن بشكل متفاوت منها جريدة / الصوت / التى توقفت عن الاصدار بسبب ارتباطها بشركة استثمارية.

وقال: إن الصحافة الكويتية قد تكون صامدة بشكل عام أكثر من الصحف فى بعض الدول الخليجية ويرجع ذلك لارتباطها بشركات وتكتلات ومؤسسات ذات نفوذ متمنيا أن يتم مسح لساحة الصحف الخليجية بحيث يعطى مؤشرات لوضع الصحافة الخليجية وهنا يأتى دور اتحاد الصحافة الخليجية ليقوم بهذه المهمة التى تسهل على الصحف استمراريتها أو انقطاعها.

وأخيرا تحدث الاستاذ سامى الريامى رئيس تحرير جريدة الامارات اليوم بأبوظبى، متسائلاً عن إذا تحولت الصحف بفعل الازمة المالية العالمية إلى عصر صحافة الانترنت، مجيباً على ذلك بطرح النموذج الاسيوى الذى يعتبر نموذجا ناجحا ويعتبر من أكبر اسواق الصحف المطبوعة والاقل من الصحف الالكترونية بالرغم من التطور الالكترونى الحاصل فى تلك الدول.

وأشار الى بحث جمعية تسويق وسائل الاعلام التى خرجت بنموذجين للصحف والاول هو الاقل تأثرا بالازمة وذلك كونها تملك مقومات الصمود والبقاء ولها قاعدة انتشار واسع صحفها مدفوعة ومباع وتوزع فى نطاق جغرافى ضيق ودخلها من الاعلان اقل من 60 بالمائة قليلة الديون وتكون معدومة أحيانا وليست مشتركة فى نقابات واتحادات كما أن نفقاتها الرأسمالية ليست مرتبطة بأعمال الطباعة فقط وهى قليلة النفوذ والاختراق فى شبكة الانترنيت مبينا النموذج الثانى والذى ضربته الازمة المالية العالمية بشدة وهو عكس النموذج الاول فى الخصائص .

يقيم مأدبة غداء على شرف ضيفه

الأمير الوليد بن طلال يستقبل نائب وزير خارجية بلغاريا

14 أكتوبر/ الرياض/ خاص:
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة وحرمه سمو الأميرة أميره الطويل معالي السيد رادیون بوبوف نائب وزير خارجية بلغاريا ، كما أقاما مأدبة غداء على شرف الضيف في منتجع المملكة.

وقد رافق السيد بوبوف وفدٌ تضمن السيدة رادوسلافا كافيدجيسكا مديرة الشئون القانونية، السيد اليكساندر كوفاتشيف الخبير من مركز الشرق الأوسط وأفريقيا، السيد ديميتار بيكياروف من وكالة الاستخبارات الوطنية ورجل الأعمال السيد محمد ساكر. كما حضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة الأستاذة نهلة العنبر المساعدة التنفيذية الخاصة لسمو رئيس مجلس الإدارة.

وفي بداية اللقاء شكر السيد بوبوف سمو الأمير على إتاحة الفرصة للقائه، كما تناول الطرفان آخر التطورات الإقليمية والدولية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين.

كما سلم السيد بوبوف دعوة من نائب الرئيس البلغاري لسموه لزيارة البلاد والالتقاء به وبالرئيس. وأعرب السيد بوبوف عن تطلع بلاده إلى جذب استثمارات الأمير الوليد وبحث الفرص الاستثمارية هناك وخاصة في مجال الفندقة، كما أكد حرص الحكومة على تذليل جميع العقبات التي قد تواجه استثمارات سموه في البلاد.

وخلال زيارة نائب وزير الخارجية تم اصطحابه في جولة حول مشاريع شركة المملكة القابضة بالإضافة إلى زيارة شركة روتانا. تضمنت الجولة زيارة مدارس المملكة، مدينة المملكة، مستشفى المملكة ومركز المملكة.

وتشمل استثمارات الأمير الوليد في بلغاريا القطاع المصرفي من خلال سيتي غروب Citigroup.

الأمير الوليد وحرمه مع السيد رادیون بوبوف ، نائب وزير خارجية بلغاريا ، والوفد المرافق في منتجع المملكة

من قضية نصب وتضليل رفعتها سيدة أعمال لبنانية

استئناف دبي تبرئ وزيراً سابقاً من حكم بالسجن سنتين بتهمة الاحتيال

دبي/متابعات:
برّأت محكمة الاستئناف في دبي وزيراً إماراتياً سابقاً من تهمة الاحتيال، ناقضة حكماً سابقاً قضى بسجنه سنتين، حسبما أفاد محاميه الخميس الماضي.

وقال المحامي حسين الجزيري: إن محكمة الاستئناف برأت موكلي خليفة بخيت الفلاسي (51 عاما) كما برأت مواطناً أمريكي وآخر هندي في القضية نفسها، وأيدت براءة ابن الفلاسي الذي سبق أن برّأته مح كمة البدايات.

من جهته قال النائب العام في دبي المستشار عصام الحميدان إن النيابة ستدرس الحكم القضائي، لتقرر بعدها نيتها الطعن عليه بالتمييز من عدمه.

وحكم على الفلاسي بالسجن سنتين، في فبراير الماضي، بعد إدانته بتهمة الاحتيال في قضية نصب وتضليل سيدة أعمال لبنانية. فيما حكم بالسجن سنتين وبالترحيل بعد تمضية العقوبة على المواطنين الأمريكي والهندي.

واتُهم الفلاسي بالاحتيال وإساءة الأمانة عبر الاستيلاء على شركة الكترونيات بعد وفاة شريكه فيها، وهو لبناني، علماً أن شقيقة الشريك المتوفى تقدمت بالدعوى.

وكان الفلاسي أقيل في يوليو 2008م من منصبه كوزير دولة في الحكومة الإماراتية التي أعلنت في 17 فبراير 2008م، بعدما كان وزيراً وكيلاً لوزارة التربية التعليم. كما كان أول سفير تعينه الإمارات لدى استراليا.

وقد شغل عدة مناصب عليا، منها عضوية المجلس الأعلى للشباب والرياضة، ومجلس الخدمة المدنية، ومجلس إدارة معهد الإمارات للتدريب المصرفي، وكان عضوا في الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون.

كما شغل، أيضاً، مناصب غير رسمية عدة، منها: رئيس مجلس أمناء مؤسسة سلطان العويس الثقافية، وعضو في جمعية الإمارات لحقوق الانسان، وجمعية الاجتماعيين، وجمعية أصدقاء البيئة، ومجلس أمناء مركز الدراسات العربية والإسلامية في استراليا.

ويرأس عدداً من الشركات العاملة في مجالات تقنية المعلومات، والاستشارات البيئية، والدراسات الإستراتيجية، وإعداد القادة وأعمال التطوير وإدارة المشروعات والاستثمار.

الفلاسي أقيل من منصبه الوزاري تمهيداً لمحاكمته